

المعهد القومى للملكية الفكرية The National Institute of Intellectual Property Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الخامس يونيو 2022

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأي منها.
 - تنشر المقالات غير المحكمة رأوراق العمل في زاوية خاصة في المجلة.
 - تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المحلة.
 - يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلم بشرط الاشارة إلى المصدر.
 - تنشر المجلم الأوراق البحثيم للطلاب المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه.
 - تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشرفي الجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
 - تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
 - تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
 - يجبأن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
 - يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، في حدود ١٠ سطر، و يجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft (Copy ونوع الخط Romanes Times New للعربي، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: B5
 - ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد	
المعهد القومي للملكية الفكرية	أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود
(بالتكليف)-رئيس تحرير المجلة	
أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق	
بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد ـ	أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة
عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	
سكرتير تحرير المجلة	أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث
أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة	
بالمطرية بجامعة حلوان ـ عضو مجلس إدارة	أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه
تحريرالمجلة	
أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد	
المنزلي بجامعة حلوان ـ عضو مجلس إدارة	أ.د. هناء محمد الحسيني
تحريرالمجلة	
مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية	
بجامعة الدول العربية ـ عضو مجلس إدارة	أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي
تحريرالمجلة	
رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات	
للملكية الفكرية ـ عضو مجلس إدارة	اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي
تحريرالمجلة	
أستاذ القانون المدنى بجامعت جوته	Prof Dr. Alexander Peukert
فرانكفورت أم ماين - ألمانيا ـ عضو مجلس	
إدارة تحرير المجلة	
أستاذ القانون التجاري بجامعة نيو كاسل ـ	Prof Dr. Andrew Griffiths
بريطانيا ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان جامعة حلوان جامعة حلوان عشارع كمال الدين صلاح ـ أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة ـ جاردن سيتي ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي ت: ٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٢٠٢ ٢٠٠٠٠٠٣٠٠ +

http://www.helwan.edu.eg/niip/ ymgad@niip.edu.eg

إثر التحول الرقمي على عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية

عصام علي عامر احمد

إثر التحول الرقمي على عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية عصام على عامر احمد

مقدمة:

اصبحت حماية حقوق الماكية الفكرية بجانحيها , الملكية الصناعية والملكية الأدبية، تحديا كبيرا يواجه اصحاب الأفكار والابتكارات وتحديا اكبر للمشرعين الوطنيين والأجانب, وقد صدرت عدة اتفاقيات دولية لتنظيم وتقنين مجالات حقوق الملكية الفكرية , كما تلتها حركات تشريعية في دول عديدة من الدول والكيانات التي تهتم بالملكية الفكرية, والتي لمست من قديم الأزل، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحماية حقوق الملكية الفكرية وبطبيعة الحال كانت عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية هي الوعاء القانوني الذي يتم فية تفريغ مثل كل هذة الأشكال من الأتفاقات وتنظيم الحقوق لجميع الأطراف كانت شروط موضوعية او شكلية.

ولضمان استقرار هذة المعاملات من مخترع او مبتكر كطرف مرخص وايضا الطرف المستغل لهذه الحقوق وهو المستثمر كطرف مرخص الية والذي ينتقل الية الجزء المادي الأكبر من جراء استغلال واستعمال هذه الحقوق للافكار والأختراعات وتحويلها الي مشروعات اقتصادية تساهم في رفع المستوي المادي والجتماعي والأقتصادي والتعليمي والصحي... الخ والتي تجعل الحياة أفضل.

ولقد حاول المشرع الوطني جاهدا تفنيد مواد حماية هذة الحقوق في قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢. بالأضافة الى الأتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

وفي ظل التطور التكنولوجي الهائل وثورة تقنية المعلومات وتحول العالم الي قرية صغيرة وسرعة تداول البيانات والمعلومات والثورة الرقمية الهائلة في كل المجالات، كان لابد من ان يؤثر هذا النمو التكنولوجي الرقمي جنبا الي جنب قوة الحصول على البيانات والمعلومات وسفر الأفكار والبتكارات بضغطة زر الي ابعد بلاد العالم، واصبحت التكنولوجيا الرقمية في راحة يد ملايين من سكان العالم، فكان ولابد وان تظهر الحاجة الي التكامل بين الحماية التشريعية العادية في مثل استخدام عقود استغلال الملكية الفكرية بوصفها عقود تجارية بداية, وعقود امتياز من الدرجة الاولى، وايضا الحاجة الي حماية هذه الحقوق من الأستغلال او الأستعمال الغير مرخص به او غير المشروع، سواء كان هذا الأستغلال اختياري ومتفق علية او اجباري كالتراخيص القانونية او القضائية.

الهدف من الدراسة:

بحث اثار التحول الرقمي والسياسات الرقمية على عقود الاستغلال لحق الملكية الفكرية.

اهمية الموضوع:

اشكالية العقود المدنية والتجارية مثل الصورية والاحتيال والتزوير، التهرب الضريبي البطلان وغيرها وتأثير التحول الرقمي علي دقة وسرية البيانات والمعلومات للعقود والمتعاقدين والمستثمرين.

سبب اختيار الموضوع:

تصدرت تقنيات التحول الرقمي دول العالم بأهتمام منقطع النظير وخصوصا في ظل جاءحة كرونا مما كشف عن ضرورة الاعتماد بشكل كبير على الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر وأسرع وبشكل دقيق، وكذلك بحث ألأثر الايجابي او السلبي في تجنب اشكاليات الأخطاء البشرية وتقليل الجهد المبذول وتوفير خدمات اليكترونية معاصرة يمكنها من توفير خدمات شمولية وتحقيق عدالة رقمية وتحقيق امن سيبراني وحماية الخصوصية وامن البيانات والمعلومات للمواطنين والشركات والمستثمرين بشكل ادق.

منهج البحث:

سيتم اتخاذ المنهج الأستقراءئ / الأستنباطي من خلال دراسة بعض مشاكل العقود وكيف سيتيح مجال العقود وكيف سيتيح مجال السياسات الرقمية (الرقمنة) في تقليل او تفادي هذه الأشكاليات من خلال التجول بين الأثار الأيجابية او السلبية لهذا التحول الرقمي.

عناصر البحث:

الباب الأول:

- ١. معني وماهية الترخيص
- ٢. عقود استغلال الملكية الفكرية

الباب الثاني:

- ١. السياسات الرقمية
- الأمن السيبراني

الباب الثالث:

- ١. الأثر الأيجابي ومميزات التحول الرقمي
 - ٢. الأثر السلبي وعيوب التحول الرقمي

خاتمة

الباب الأول المبحث الاول

معنى وماهية الترخيص

تعريف الترخيص في اللغة

ترخيص (الاستثمار) هو: الإجازة الصادرة عن الجهة المختصّة التي تخوّل المستثمر مباشرة العمل في المشروع الاستثماري

الترخيص (الاستغلال التعاقدي): هو عقد يمنح بموجبه صاحب براءة اختراع لشخص آخر ترخيصاً في استغلال الاختراع موضوع البراءة (۱).

ماهية التراخيص في حقوق الملكية الفكرية

" لمالك حق الملكية الفكرية ان يمنح الحق بأستعمال واستغلال هذا الحق وليس لغيرة الحق في مثل هذا الاستخدام الأبأذنة "

اسباب منح عقود الترخيص:

اسباب تعود للمرخصين:

- زيادة الربحية والحصة السوقية للمرخص والحصول علي دخل إضافي.

(١) معجم المعاني الجامع

- جعل أحد المنافسين للمرخص، مرخصا له حتى يبقي هذا المنافس معتمد في نوع معين من فروع حقوق الملكية الفكرية وجعلة تابعا له.

إذا توصل المرخص الي تطوير معين، فمن الممكن ان يرخص هذا التطوير الي من يدخل من ضمن اختصاصهم، والحصول على ارباح اضافية من جراء هذا التطوير الدخول الي اسواق او دول لم يكن للمرخص تواجد فيها او خبرة بها قد يكون للمرخص رغبة في تبادل تراخيص مع المرخص له (۱).

٢ - اسباب تعود للمرخص له:

قد يرغب المرخص له بأخذ ترخيص يمكنه من الحصول على تكنولوجيا معينة أو تطوير ما أو حق ملكية فكرية ما، يراه المرخص له ضروريا لتجارته

رغبة المرخص له بالحصول على حق ملكية فكرية معين يؤدي عدم وجوده الى إعاقة عمل المرخص له

رغبة المرخص له في الحصول على تكنولوجيا قام الغير بتطويرها بشكل أفضل، انطلاقا من قناعة المرخص له بأن الحصول على هذا ترخيص قد يكون أوفر له من تطوير هذه التكنولوجيا بنفسه.

⁽۱) ندوة الويب وعن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية ٢٠٠٤ د. طارق الحموري

رغبة المرخص له في الحصول على حقوق ملكية فكرية مجربة ومختبرة ومثبتة لنجاحها، بدلا من دفع نفقات عالية والانتظار مدة طويلة لمحاولة الوصول الى ذات الحقوق وتجربتها وتسويقها، رغبة المرخص له في التعلم من ما توصل إليه المرخص.

المبحث الثاني عقود تراخيص استغلال حقوق الملكية الفكربة

تعريف ومعنى في اللغة: عقد

الفعل: عقد الشيء: التوي كان فيه عقدة

الاسم: العَقْدُ :اتفاقٌ بين طرفَيْن يلْتزم بمقتضاه كلٌ منهما تنفيذ ما اتفقا عليه، كعَقْدِ البَيْع (١)

تعريف العقد في الفقه:

اتفق فقهاء القانون – بصفة عامة – على أن العقد هو: توافق أو التقاء إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني معين، سواء بالإنشاء أو النقل أو التعديل أو الإنهاء (٢).

(١) معجم المعاني الجامع

⁽۲) عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ۱ () المجلد الأول – نظرية الالتزام بوجه عام – المجلد الأول – مصادر الالتزام، د /عبد المنعم فرج الصدة: نظرية العقد في قوانين البلاد العربية، الناشر: دار النهضة العربية، عام ۱۹۷٤، ص ۵۱،

انواع تراخيص عقود الاستغلال

اولا: التراخيص العقدية contractual license

هي التي يعطيها المرخص مالك حق التصرف بحق الملكية الفكرية، الى المرخص له بموجب عقد. أي يكون إبرام عقد الترخيص من خلال توافق إرادة الأطراف الحرة لإجراء عقد الترخيص

ثانيا: التراخيص الغير عقدية الأجبارية: compulsory license

يُمنح بموجبها المرخص له حق استعمال حق ملكية فكرية معين، دون موافقة أو إذن المرخص. مثل أن يمنح ترخيصا لغير مالك براءة الختراع ودون موافقته في حالات محددة منها حالة ضرورة مثل الأمن القومي أو لحالات طارئة أو لأغراض منفعة عامة غير تجارية على أن يتم تبليغ مالك البراءة، ويتم تعويضا عن اختراعة تعويضا عادا لما فاتة من كسب او لحقه من خسارة (۱)

(۱) ندوة الويب وعن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية ٢٠٠٤ د. طارق الحموري

انواع العقود

أنواع العقود بحسب طبيعتها:

- العقود المسماة (البيع الإيجار).
- ٢. العقود غير المسماة (تأجير الشقق المفروشة الفندق).
 - ٣. العقود البسيطة (النقل التركيب).
- ٤. العقود المركبة أو المختلطة (البيع والشحن والنقل والتركيب والصيانة).
- العقود الرضائية (النكاح خدمات استشارية كالمحامي والمهندس).
- ٦. العقود الشكلية (الإذعان مثل النقل الجوي والبري وخدمات المرافق).
- العقود الملزمة لجانبي (المقاولة والتوريد) العقود الملزمة لجانب واحد (الهبة – الوعد بجائزة أو الجعالة – الوصية – الوقف).
 - ٨. عقود المعاوضة عقود التبرع.
 - ٩. العقود المحددة (الإيجار العمل) العقود الاحتمالية (التأمين الرهن)
 - ١٠. العقود الفورية (البيع تقديم الخدمات) العقود الزمنية (متراخية التنفيذ
 كعقود الإعاشة والصيانة).

أنواع العقود بحسب موضوعها:

١ - عقود الخدمات:

مثل عقود: التدريب، الإيجار، استقدام العمالة المتخصصة، العمل، تقديم الخدمات، نقل التقنية، الفندقة والإسكان.

٢- العقود التجاربة:

مثل عقود: توزيع المنتجات التجارية، الوكالات التجارية، البيع والشراء، التوريد والتركيب، الاستيراد والتصدير، الامتياز التجاري.

٣- عقود تنفيذ الأعمال:

مثل عقود: التصنيع . التمويل . الإنشاءات . الصيانة والتشغيل .

البناء والتشغيل ونقل الملكية

انواع العقود بحسب القانون:

- ١. عقود مدنية.
- ۲. عقود تجاربة.
- ۳. عقود إدارية ^(۱).

⁽۱) الأسس العامة لمهارات صياغة العقود – د. عمر الخولي – ص ۱ وما بعدها

شروط العقد

اولا: شروط شكلية:

الكتابة: وهو شرط الكتابة او صياغة ما تم الاتفاق علية بشكل مكتوب ليكون من السهل استخدامه كل طرف في مواجهة الطرف الأخر وايضا في حالة حدوث نزاع واللجوء الي القضاء او التحكيم، يجب ان يكون الشكل المكتوب للعقد هو المرجع الاول لأصل بنود التعاقد والاتفاق، ولا يشترط شكل للكتابة سواء كانت يدوية او اليكترونية في شكل مخاطبات او بريد اليكتروني

ثانيا: شروط موضوعية:

الرضا والمحل والسبب

اشكاليات عقود حقوق استغلال الملكية الفكرية:

- فساد العقد" وهو يقصد "بطلانه"
- "انعدامه" وهو يقصد "إنهاء العمل به
- "انفساخ" العقد وهو يقصد "فسخ" العقد،
- "القوة القاهرة " وهو يقصد " الظّرف الطارئ (١)

اشكاليات موضوعية:

(۱) الأسس العامة لمهارات صياغة العقود - د. عمر الخولي - ص ۱ وما بعدها

يحق للمرخص أن يمنح المرخص له حق الترخيص لعدد معين من المرخص لهم الفرعيين. فإذا نص عقد الترخيص على أحقية المرخص له بإعطاء ترخيص لشخص واحد فقط، فلا يحق للمرخص له أن يرخص لأكثر من شخص واحد. لكن ماذا إذا أعطى عقد الترخيص للمرخص له حق الترخيص لشخص واحد فقط، وقام المرخص له بإعطاء مثل هذا الترخيص لأكثر من شخص ودون معرفة أحدهم عن الآخر. هل يمكن اعتبار أحد هؤلاء المرخص لهم الفرعيين، وهم حسنوا النية، معتدون على حق الملكية الفكرية (٢)

الباب الثاني المبحث الاول: الأمن السيبراني

تمهيد: الفجوة الرقمية

" تعرف الفجوة الرقمية في اوسع معانيها على انها الفجوة بين الناس الذين لا يملكون وصولا الي التقنيات الرقمية والقدره على استخدامها واولئك الذين لا يتمتعون بهذا الوصول" (١).

ان التغيير الجذري الذي حدث للعالم والتحول الذي حدث في مناطق كثيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبعد ان أصبح الهاتف الذكي وسيلة سريعة للتواصل والتعلم في متناول أطراف كثيرة ومتباينة ماديا واقتصادياً واجتماعياً، وان ثورة تكنولوجيا الأتصالات والمعلومات في الوقت الذي فية مازالت اشخاص في دول كثيرة لا يحصل فيه على هذا النوع من التطور التكنولوجي،

(1)

https://hbrarabic.com/%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%الونيس رفيو (موقع مجرة-٢٠٢٠)

في الوقت الذي يملك فيه أكثر من ٩٠% من سكان امريكا هذا الوصول الي عالم الأنترنت في مقابل ٣٩% من سكان أفريقيا مثلا.

ومن هنا نري انه يجب على الحكومات الاهتمام بالعملية التعليمية أكثر في جميع مراحله والأرتقاء بمفهوم التعلم والتفكير الإبداعي مما يساعد على الارتقاء بالمهارات الذهنية من ناحية، وان تحفيز القطاع الخاص للأستثمار والمساعدة في التنمية المجتمعية والتنمية المستدامة سوف تلعب دورا مهما وحيويا في تقليص هذه الفجوة، من ناحية اخرى.

وقد تعمقت الفجوة كثيرا بسبب جائحة كوفيد ١٩، وشهد التحول الرقمي للدول المتقدمة طفرة أكثر وأكبر، من الدول الأقل تقدما حتى في داخل البلد الواحد وفقا لدخل الفرد والأقل مهارة، حيث ان الدول المتقدمة دخلت في سباق التسلح الرقمي والأبتكاري في الأختراعات وتكنولوجيا الأتصالات وظهرت كيانات جديدة بطفرة من الحلول الرقمية لسد فجوة التواصل بين الافراد، في الوقت الذي فضلت فيها بعض الدول اتخاذ جانب " الراكب المجاني" في انتظار الحصول على هذه الحلول بمقابل او بدون مقابل عن طريق النسخ والتقليد.

وقد شارك في تعميق هذة الفجوة ارتفاع تكاليف الأتصالات وشكل عقبة حقيقية وعملية للوصول الي التقنيات الرقمية، وإن تكاليف استخدام الأنترنت في دول افريقيا مثلا والشرق الوسط أكثر بكثير جدا من دول اوروبية مثل الدنمارك.

ولهذا فأن الدمج الرقمي والقدرة على استخدام التقنيات سواء من الشخاص او الشركات سوف تلعب دورا كبيرا وحيويا الي المستقبل الذي تسعي الدول الي تحقيقه, وسيقوم بدور حيوي كبير في جدية وفاعلية التعاقدات واللتزامات العقدية بين المبتكرين والمستثمرين.

الامن السيبراني

تعریف:

"الأمن السيبراني هو عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج ضد الهجمات الرقمية. تهدف هذه الهجمات السيبرانية عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها؛ بغرض الاستيلاء على المال من المستخدمين أو مقاطعة عمليات الأعمال العادية, والحصول علي بيانات المستثمرين والمتعاقدين وبيانات العقود وشروط وبنود التعاقد.

و يمثل تنفيذ تدابير الأمن السيبراني تحديًا كبيرًا اليوم نظرًا لوجود عدد أجهزة يفوق أعداد الأشخاص كما أصبح المهاجمون أكثر ابتكارًا".

منهج الأمن السيبرانى وتطبيقه

عرف القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ – مادة ٩/١ (قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية الغير مصرفية) لأول مرة الأمن السيبراني وايضا اقر العقد الرقمي لأول مرة – مادة ١٢/١ – وان هذا العقد له حجية العقد الورقي.

عند التحول الي الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والأتساع في استخدام رقمنة الاجراءات لدفع عجلة الأقتصاد والتنمية وتوفير مناخ ملائم لأقتصاد جيد ومناخ امن للمستثمرين الوطنيين والأجانب في ظل تعاقدات ملزمة ومتوازنة لكل الأطراف، في جميع الأنشطة التجارية ومنها عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية من اختراعات وعلامات تجارية وغيرها.

فمن هنا، توجه الأفراد والشركات في التوسع من استخدام تكنولوجيا المعلومات في المعاملات والأنشطة التجارية اليومية على المستوي الشخصي والوظيفي والسوقي، فكان لابد من نشأة الحاجة الي تأمين جميع هذة المعاملات للاشخاص والشركات من ناحية سرية البيانات والتعاقدات وربط البيانات الشخصية والتجارية والبنكية، وتنفيذ فكرة الشمول المالي لضمان جدية المعاملات وألذ يتوسع يوم بعد يوم.

فكان لابد من نشأة منظومة امنية للحفاظ على هذا التطور الرقمي وكان لنشأة نظام الأمن السيبراني من انظمة قوية لحماية الأنظمة والشبكات والمنصات التي تحمل هذة المعلومات والبيانات من الهجمات الاليكترونية من لصوص الأنترنت واللذين يهدفون للوصول الي المعلومات الحساسة او تغيير ها او تدميرها بغرض الاستيلاء على المال والأعمال من المستخدمين او مقاطعة العمليات والأنشطة التجارية والتعاقدية التي تؤثر بشكل مباشر في اقتصاد الدول، فكان لابد من انشاء حزمة من الأجراءات التي تستهدف الأطراف المعنية والمستخدمين:

الأشخاص

"يجب على المستخدمين فهم المبادئ الأساسية لأمان البيانات والامتثال إليها مثل اختيار كلمات مرور قوية والحذر من المرفقات الموجودة ضمن البريد الإلكتروني والنسخ الاحتياطي للبيانات".

العمليات

يجب أن تمتلك المؤسسات إطار عمل حول كيفية التعامل مع الهجمات السيبرانية غير المكتملة والناجحة. يمكن له إطار عمل واحد يحظى بقدر من الاحترام أن يرشدك. يوضح كيف يمكنك تحديد الهجمات وحماية الأنظمة واكتشاف التهديدات والتصدي لها والتعافى من الهجمات الناجحة.

التقنية

توفير التكنولوجيا هو أمر ضروري لمنح المؤسسات والأفراد أدوات الأمن السيبراني اللازمة لحماية أنفسهم من الهجمات السيبرانية. يجب حماية ثلاثة كيانات رئيسية: الأجهزة الطرفية مثل أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية والموجّهات والشبكات والسحابة. تتضمن أشكال التكنولوجيا الشائعة المستخدمة لحماية هذه الكيانات، الجيل التالى من الجدران النارية والحماية

ضد البرامج الضارة وبرامج مكافحة الفيروسات وحلول أمان البريد الإلكتروني (١)

المبحث الثاني: السياسات الرقمية

وفي سياق الحديث عن التحول الرقمي، تجدر الأشارة إلى بعض المحددات الرئيسة التي تكفل تحقيق هذا التحول على النحو المطلوب، لعل أهمها التطوير المستمر للبنية التحتية التكنولوجية، والسعي نحو تحقيق العدالة الرقمية التي تكفل إتاحة الوصول إلى الخدمات الرقمية لجميع المواطنين دون تمييز، بالأضافة إلى ضرورة القضاء على الأمية الرقمية، ووضع الإطار التشريعي الذي يكفل تحقيق الأمن السيبراني، وحماية الخصوصية وحفظ البيانات, مما يشكل امان استثماري لكل من المتعاقدين وضع حماية تشريعية واجراءية وقاعدة بيانات متكاملة محمية.

هذا وقد كثفت الحكومة المصرية على مدار السنوات الماضية جهودها لبناء مجتمع معرفي وقمي مستدام، تنفيذا لمبادرة »التحول الرقمي «التي طرحها الرئيس »عبد الفتاح السيسي»، من خلال الأستثمار لتطوير البنية التحتية للمعلومات، وإنشاء مجمعات الأبتكار التكنولوجي، وإعادة هندسة الخدمات وفق معايير الجودة الشاملة، كما قامت الحكومة بتشكيل لجنة

https://www.cisco.com/c/ar_ae/products/security/what-(۱) موقع سیسکو. کوم

وزارية للتحول الرقمي، وأعلنت نجاح المشروع التجريبي للتحول الرقمي في محافظة بورسعيد عام ٢٠١٩ ، فضا عن إصدارها العديد من التشريعات لضمان خصوصية البيانات والمعلومات، وحمايتها من أعمال القرصنة، وتشجيع الأستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والأتصالات.

اولا: السياسات الرقمية وفرص صناعة القرار

اصبح التحول الرقمي واقعا تتعامل معه كل دول العالم مع التباين في القدرات والأمكانيات، فصناعة السياسات من الموضوعات المهمة التي شغلت بال العديد من الدول؛ سواء النامية أو المتقدمة، لما لها من دور مهم في تحقيق التنمية بكل مجالاتها, وتلعب صناعة السياسات وصياغاتها في عملية صنع القرار ،و تلعب (الرقمنة) دورها المهم في عملية ترشيد القرار.

ثانيا: السياسات الرقمية من أجل تحول رقمى فعَّال

١ -التطور المستمر للبنية التحتية:

تحتاج التحولات الرقمية إلى بنية تحتية قوية، تسمح بإجراء العمليات التي تتم في إطارها، وذلك على مستوى البنية المرتبطة بالكابلات والكهرباء، والبنية الرقمية المتعلقة بالشبكات والتطبيقات.

٢ -السعى نصو تحقيق العدالة الرقمية:

تحقيق قدر من العدالة الرقمية، من ناحية توفير سبل الوصول إلى الشبكة لجميع المواطنين بطرق سهله ميسرة وبتكاليف متوازنه، وبتوفير مساحة آمنة لجميع الفئات للتعامل مع المنظومة العامة للرقمنة.

٣-القضاء على الامية الرقمية

ويقصد ب "الأمية الرقمية" الافتقار إلى مجموعة المهارات والمعارف والمواقف المطلوبة للوصول إلى المعلومات الرقمية، واستخدامها، وتقييمها بشكل فعال وكفاءة اخلاقية

من الأدوار المهمة عند صناعة السياسات الرقمية القضاء على الأمية الرقمية، بحيث يتم توفير السبل للمواطنين للوصول إلى الخدمات الرقمية، ،

٤ - تحقيق الامن السيبراني:

يتحدد الأمن السيبراني في حماية الفرد والجماعات والدول عبر الشبكة من التهديدات المحيطة بهم.

مجله: بقلم خبير – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – رئاسة مجلس الوزراء – ١١ يونيو ٢٠٢١

الباب الثالث

المبحث الأول: مميزات التحول الرقمى

ان التوجه إلى رقمنة الأعمال والتعاقدات أصبح حاجة ملحة الآن للحاق بركب التطور التكنولوجي؛ خاصة أن لن يكون هناك مكان في المستقبل لمن لم يزل يعمل وفقًا للأجراءات والتصرفات التقليدية، ويمكن ان نحدد بعض من المميزات التي قد تصاحب هذا التحول الرقمي، في الوقت الذي قد نري فية بعض الجوانب السلبية والتي سوف نمر بها لاحقا:

١. تحسين كفاءة اداء الأعمال

نظام العمل التقليدي والروتيني قد يعطل مسيرة العمل ويسبب الكثير من الاختناقات، ولهذا فإن التحول الرقمي يزيل العديد من هذه الاختناقات؛ من خلال استبدال طرق العمل القديمة اليدوية والتعرض للخطأ البشري دوما في كتابة وحفظ مثل هذه العمليات، والاعتماد على تكنولوجيا الحفظ واسترجاع المعلومات بشكل كامل ودقيق يجعل العمليات التعاقدية والسوقية بين الأفراد والشركات تسير بشكل سلس وأسرع.

فعلي سبيل المثال النماذج المؤمنة لدي الشهر العقاري والمحاكم والتي تتفادي التقليد او التزوير, وكان استخدام تقنية الميكروفيلم الرهاصات الولي نحو رقمنة وحفظ هذه الأجراءات وحفظها والعمل بشكل مختلف لحفظ المستندات من التلف والفقد.

٢. زيادة انتاجية الأفراد والمؤسسات

خفض تكاليف الأعمال، وتوفير المواد الأولية مثل الورق والأحبار وغيرها مما يؤدي الي توفير نفقات التشغيل وهو الأمر الذي يعني أن الجميع في هذه العملية رابح؛ حيث تضمن الشركات زيادة معدلات إنتاج موظفيها مع ضمانها، في الوقت ذاته، تقليل التكلفة إلى حد كبير.

٣. تعزيز الاستدامة

استدامة الموارد الطبيعية، واستدامة عملاء الشركة فالاستدامة لا تحمي البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية فحسب، بل تعزز أيضًا ولاء العملاء وصورة العلامة التجاربة، وتزيد من قيمة المساهمين، وتوفر مدخرات تشغيلية كبيرة.

٤. تعظيم العائد على الاستثمار

النقلة الرقمية ستتيح للشركات والأفراد تعاملات وتعاقدات سليمة ومؤمنة مما يؤثر بشكل ايجابي على الألتزامات والتعاقدات وستعمل بكفاءة أعلى وإنتاجية أكثر مع تكلفة أقل وهذا يؤثر بشكل ايجابي أكثر من المستثمرين المحليين والأجانب وبطبيعة الحال على المسار الاقتصادي للدول ستكون عقود الأمتياز واستغلال حقوق الملكية الفكرية في مأمن بشكل جيد وأكثر مصداقية مع اصحاب الأعمال واصحاب رؤوس الأموال(۱)

⁽¹⁾

%ad%d9%88%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%
/ موقع مجلة رواد الأعمال – محمد علواني –
عدد ۱۸ يونيو ۲۰۲۰.

المبحث الثاني: عيوب التحول الرقمي

- يحتاج تطبيقه إلى مبالغ هائلة.
- تطبيق عملية التحول الرقمي تحتاج الكثير من الوقت لأنها تخضع لنظرية التجريب.
- مكلفُ للوقتُ والجهد حيث يحتاج تدريب لفترات طويلة جداً لإتقان استخدام الآلات الحديثة, والتقنيات والبرمجيات والبرامج المرتبطة بالمستخدمين.
- يحتاج عدد كبير من المدربين لمساعدة المستخدمين في إستعمال الأجهزة الإلكترونية.
- المخاوف من مخاطر أمن المعلومات، كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجيا يعد أحد أكبر العوائق خاصة إذا كانت الأصول ذات قدمة عالية.

إثر الثورة الرقمية على استغلال حقوق الملكية الفكربة

كان لأثر الثورة في استخدام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات المتسارعة إثر كبير على تداول النتاج الذهني للمبتكرين واصحاب المصنفات عن طريق اتاحة بعص النتاج الذهني من خلال شبكات الانترنت والمنصات الرقمية مما اتاح الأستفادة من هذه الأعمال بشكل او بأخر، وخصوصا اثناء عمليات التعاقد على استغلال هذه الحقوق.

وفي الوقت الذي سعي فيه المشرع، سواء الوطني او الأجنبي، في منح الحق الأستئثاري لصاحب المصنف في منح، واستخدام هذا الحق بأي شكل، مكنت هذا الحق صاحب المصنف من خلال حق النسخ، من انه قد يمكنه من تحويل هذا المصنف من مجرد نسخة عادية مكتوبة او مصورة، الى نسخة

اليكترونية محمية يمكن تداولها بأشكال مختلفة، سواء ملفات على شبكة الأنترنت أو في شكل نسخ على اسطوانات مدمجة،

وعند رغبة اي طرف يريد الأنتفاع بهذة المصنفات واستخدامها او استخدامها، يجب عليه الرجوع الي صاحب المصنف او صاحب الامتياز او الحق المجاور، في اتاحة الترخيص او التعاقد اللازم الذي يمنح الحق بشكل قانوني في هذه الإتاحة، بشكل محدد ومشروط

"وإذا كانت الإتاحة لا تدخل في نطاق النسخة الخاصة، فأن تحميل المصنفات من الأنترنت قد تدخل في هذا النطاق. فمن اجل تحميل مصنف من شبكة الأنترنت، يلزم وجود اجازة عقدية من صاحب الحقوق او اجازة قانونية بالنسخة الخاصة "(۱)

⁽۱) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد- عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية والأبداع - القاهرة ٢٠٢١

خاتمة

أن التحول الرقمي سيخلق فرصاً كبيرة للقطاعات الحكومية والمؤسسات في الخاصة على مختلف الجوانب، فعملية التحول الرقمي ستمكن المؤسسات في كافة المجالات من تحسين مسارها وتحقيق أهدافها.

ويجب اعادة النظر في طريقة التواصل مع كافة الأفراد والمؤسسات والهيئات والشركات إلى تنمية وضرورة الوعي بفوائد التحول الرقمي، لأن التكنولوجيا الحديثة ستساهم بشكل رئيسي في نمو كافة القطاعات، وازدهارها والتي ستنعكس إيجابا على تقدم الدول وحماية الاقتصاد القومي والنمو الكبير في كافة القطاعات